الغفران، استناداً إلى الدروس التي استخلصت؛ إذ أقام جيش الدفاع في جميع قطاعات الحدود مجموعة متشعبة وكثيفة من الحواجز والمواقع، وشقت الأقنية المضادة للدبابات، وكدست الهضبات الترابية، وأقيمت مواقع ومراكز اطلاق النار. ان قاعدة مناطق الجبهة في الجولان معدة تحسباً لحدوث هجوم سوري مـاغت»[٢٩] . وقالت دافـار: «وأعطيت الأفضلية الأولى، عند اقامة التحصينات، للتنظيم الهندسي في هضبة الجولان»[٣٠].

ولكن إلى أين وصل الاستيطان في الجولان؟!

ان المشروع الطموح الذي وضعته السلطات الاسرائيلية عام ١٩٦٩ لاستيطان الجولان، والذي أشرنا إليه، سرعان ما تقلص إلى مجرد مركز بلدي صغير يتألف من ٣٠٠ وحدة سكنية. وبدأت طلائع المستوطنين تفد إليها بالفعل. وكان عددهم، في نهاية ١٩٧٧، حوالي ٤٠٠ نسمة فقط(!) (بينما كان الرقم المقرر لهذه المدينة هو ٣٠ ألف نسمة). كذلك يدل تطور عدد المستوطنات خلال هذه المرحلة على أن اسرائيل لم تحقق سوى تقدم طفيف على هذا الصعيد، إذ لم يزدد عدد المستوطنات إلا ٤ مستوطنات فقط. وتقدر صحيفة عل همشمار ما أنفق على بناء المستوطنات وأعمال التمهيد الزراعية، حتى نهاية ١٩٧٧، بحوالى ملياري ليـرة اسرائيليـة[٣١]. وهذا المبلغ يشمـل ما أنفق عـلى الاستيطان منذ ١٩٦٧.

ومن الملاحظ أن السلطات الاسـرائيلية قـد أخفقت في هذه المـرحلة أيضاً في استجلاب أعداد كبيرة من المستوطنين لسكنى الجولان. وتقدر الطاقة البشرية الموجودة في الجولان اليوم بحوالى ٥ آلاف نسمة. ويستدل من مصادر الصحافة الاسرائيلية على أن الجولان يشهد نزوحاً وعزوفاً واسع النطاق من المستوطنين عن الاقامة هناك.

يقول أحد مستوطني «ماروم جولان»: ان الانسان لا يعرف أية امتحانات تنتظرنا. فمن الصعب التكهن بالصراعات والحروب والضغوط الخارجية التي تنتظرنا. ان كل من يقول بأن هضبة الجولان بكافة أجزائها ستكون بلا شك جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل لا يفقه ما يجري على لسانه..»[٣٢].

وعلى الصعيد الاداري اعتبر الجولان «اقليماً» ادارياً تابعاً للمنطقة الشمالية (في اسرائيل) وليس منطقة محتلة. ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بهذا الاجراء الاداري لتأكيد ضم الجولان إلى البلاد بل تجاوزته إلى اجراء آخر عرضته حكومة بيغن بعد استلامها السلطة عام ١٩٧٧، ويتلخص، كما شرحه بيغن نفسـه، بعرض الجنسيـة الاسرائيلية على سكان منطقة الجولان وفقاً لاختيار حر. ويحق لكل عربي أن يطلب الجنسية الاسرائيلية، أو يظل محتفظاً بجنسيته الأصلية. وفي الحالة الأولى سيتمتـع بجميع حقوق المواطن الاسرائيلي بما في ذلك حق الاقتراع في الكنيست[٣٣].

مما تقدم يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

١ ــ ان وتائر الاستيطان في هذه المرحلة، رغم الجهود التي بذلت، لم تكن عالية، كما هي عليه مثلاً في الضفة الغربية حيث تركز اسرائيل جل جهودها الاستيطانية.

٢ ــ التركيز عـلى الدور العسكري للمستـوطنات القـائمة، عـلى ضوء النتـائج المستخلصة من حرب تشرين الأول (أكتوبر)، والتركيز على أهميـة احتلال الجـولان وتحصينه.